فهرس المحتويـــــــات

الفهرس	الصفحة
المقدمـــــــــة	
الفصل الأول : مبدأ عدم جواز الحجز على الأموال المملوكة للدولة	
المبحث الأول : مظاهر الحماية للمال العـام	06
المطلب الأول : الحماية القانونية للمال العام	06
الفرع الأول :عدم جواز التصرف في المال العام	07
الفرع الثاني : عدم جواز الحجز على المال العام	09
الفرع الثالث : عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم	15
الفرع الرابع : الاستثناء الواردة على مبدأ عدم الحجز على الأموال العامة	17
المطلب الثاني : الأسس الفقهية لعدم جواز الحجز على الأموال العامة	19
الفرع الأول : نظرية قرينة الشرف واليسر	19
الفرع الثاني : نظرية الفصل بين القاضي والإدارة	20
الفرع الثالث : نظرية إناطة التنفيـــــــذ بالإدارة	20
الفرع الرابع : نظرية اختلاف الصيغة التنفيذية	20
المبحث الثاني: شروط التنفيذ على الأموال المملوكة للدولة	21
المطلب الأول: الشروط المتعلقة بالأطراف	21
الفرع الأول : المحضر القضائي	22
أولا : مهام المحضر القضـــــائي	23
ثانيا : حجية المحررات الصادرة عن المحضر القضائي	23
ثالثا : أتعاب المحضر القضائي	24

الفرع الثاني :طالب التنفيذ(الدائن)	25
الفرع الثالث :المنفذ عليه (المدين)	26
الفرع الرابع :أمين الخزينة العمومية	27
المطلب الثاني : الشروط المتعلقة بالسند التنفيذي	28
الفصل الثاني : إجراءات التنفيذ على الأموال المملوكة للدولة	
المبحث الأول: مقدمات التنفيـــــذ	30
المطلب الأول : تبليغ السند التنفيذي	30
الفرع الثاني : أهمية النسخة التنفيذية	36
الفرع الثالث :أحكام مشتركة في التنفيذ الجبري	36
الفرع الرابع : التبليغ الرسمي للسند التنفيذي	40
المطلب الثاني: التكليف بالوفـــــــاء	41
الفرع الأول : وجوب مراعاة الآجال	41
الفرع الثاني : الإستثناء عن وجوب مراعاة الآجال	41
الفرع الثالث : مضمون التكليف بالوفاء	41
المطلب الثالث :امتناع الدولة أو احد الأشخاص المعنوية العامة	41
الفرع الأول : صور امتناع الإدارة	43
الفرع الثاني: مشاكل التنفيذ التي تواجه الإدارة	49

الفرع الثالث إشكال الآجال بين القانون 91-02 و قانون الإجراءات م إ	53
المبحـث الثاني: إجراءات تنفيذ السند القضائي المتضمن إدانة مالية لدى الخزينة	54
المطلب الأول : إيداع ملف التنفيذ لدى الخزينة العامـــــة	54
المطلب الثاني :إجراءات التنفيذ عندما يكون النزاع بين إدارتين عموميتين	56
المطلب الثالث :إجراءات التنفيذ من قبل الخزينة لفائدة شخص طبيعي أو معنوي خاص ضد الإدارة	57
المطلب الثالث : امتناع أمين الخزينة عن التنفيذ	61
الخاتمة	62
المراجع	65
الملاحق	70
الفهرس	73

المراجـــع :

أولا / باللغة العربية :

أ / الكتـب:

1- د.الانصاري حسن النيراني،التنفيذ المباشر للسندات التنفيذية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، طبعة 2001،
2- د .إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول القانون الإداري، أموال الإدارة العامة وامتيازاتها، منشأة المعارف بالإسكندرية، دون تاريخ نشر.
3- أبو يونس محمد باهي ، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على .تنفيذ الأحكام الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية2001
4- د.أحمد محيو ، المنازعات الإدارية ،ترجمة فائز أبجق وبيوض خالد ،بدون ،د،ن الجزائر ،2008
5- د.احمد هندي، الصفة في التنفيذ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، طبعة 2000،
6- د .أسامة أحمد شوقي المليجي، الإجراءات المدنية للتنفيذ الجب ري في قانون المرافعات المصري، دار النهضة العربية، 2000 م.
7- د .الطماوي محمد سليمان ، القضاء الإداري . الكتاب الأول " قضاء الإلغاء "، دار الفكر العربي ، مصر ، 1976 .
8- د. الجوهري عبد العزيز السيد ، محاضرات في الأموال العامة، دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1
9- د .الكوني علي اعبودة، التنفيذ الجبري، الجزء الأول ، القواعد العامة للتنفيذ الجبري، منشورات المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية 2003 م.
10- د .أميرة صدقي، النظام القانوني للمشروع العام دون ناشر، ودون تاريخ نشر.
11- أ حمدي باشا عمر طرق التنفيذ وفقا للقانون 09/08 المؤرخ في : 2008/02/25 المتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية دار هومة ، طبعة 2013 الجزائر.
12- د .خالد عبد العزيز عريم، القانون الإداري الليبي، الجزء2 ، دار صادر بيروت، دون تاريخ.

13 - د .عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني 1967 م، دار النهضة العربية، ج7 ، ج9

14 - د .عبد المنعم عبد العظيم جيبرة، القواعد العامة في التنفيذ الجبري، منشورات المكتبة الوطنية، بنغازي، دون تاريخ نشر.

15 - د .عبد الباسط جميعي ود أمال الفرايري التنفيذ في المواد المدنية والتجارية طبعة 1990 منشأة المعرف بالاسكندرية .

16 - د . عبد الرحمن بربارة طرق التنفيذ- طبعة 2009 - منشورات البغدادي

17 - د .علي البارودى، في سبيل نظام قانوني موحد للمشروع العام، دون ناشر، ودون تاريخ نشر.

18 - د .عكاشة حمدي ياسين، الأحكام الإدارية في قضاء مجلس الدولة، منشأة . المعارف، الإسكندرية1997

19 - د.فتحي والي : التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية – دار النهضة العربية طبعة 1995.

20 - د .فؤاد العطار، القانون الإداري، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، دون تاريخ نشر.

21 - د .شيهوب مسعود، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني ، الهيئات والإجراءات أمامها ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005 .

22 - د .شفيقة بن صاولة ، إشكالات تنفيذ القرارات القضائية الإدارية ،دراسة مقارنة دارهومة ، الجزائر ،2010

23- د .محمد عبد اللطيف، نظرية التنازل في القانون الإداري، دار النهضة العربية، 1990 م .

24- د .محمد عبد الله الحراري، أصول القانون الإداري الليبي، ج2 ، منشورات (جامعة ناصر سابقاً) جامعة الزيتونة حالياً، 1992 م.

25 - د .محمد فاروق عبد الحميد، المركز القانوني للمال العام، 1983 م دون ناشر.

26 - أ .محمد جلالي صلاحيات المحضر القضائي في الجزائر دراسة نظرية تطبيقية مقارنة طبعة 2016 دار الهدى .

ب- الرسائل الجامعية :

01 - إبراهيم أبوفائدة ، تنفيذ الحكم الإداري الصادر ضد الإدارة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، .جامعة الجزائر،1986

02 - بوهالي مولود،ضمانات تنفيذ الأحكام القضائية،رسالة شهادة الماجستير، جامعة الجزائر بن عكنون ،كلية الحقوق،2013 .

03 - خميسي نور الدين وفيلالي خالد، ضمانات تنفيذ الأحكام و القرارات القضائيــة الإدارية الصادرة ضد الإدارة، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، دفعة السادسة عشر2005 – 2008 .

04 - قوبعي بحلول، إشكالات التنفيذ في المادة الإدارية، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، دفعة الرابعة عشر 2003 – 2006

ج / مقالات :

01 - عكاشة دحة، أمين خزينة ولاية باتنة، يوم دراسي حول التبليغ الرسمي وإجراءات التنفيذ ضد الإدارة والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية، المديرية الجهوية للخزينة، خنشلـــــــة 11مارس 2010 .

02 - يوسفي صالح، رئيس الغرفة الإدارية لدى مجلس قضاء باتنة، يوم دراسي حول إشكالات التنفيذ في الماد ة الإدارية، الخميس 11 مارس2010 بمجلس قضاء باتنة .

د / بحـــــوث :

01 - أ .خالد سعيد كعوان، الطبيعة القانونية لأموال المنشأة الاشتراكية، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، كلية الحقوق، جامعة قاريونس سابقاً جامعة بنغازي حالياً (السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص عن المنشأة الاشتراكيـــــة)

02 - د .عبد المنعم عبد العظيم جيرة، دراسات في نظرية المال العام، أزمة النظرية في الفقه الفرنسي وامتداداتها الجديدة في التشريع العربي، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، منشورات كلية الحقوق،(جامعة قاريونس سابقاً) جامعة بنغـــــــازي حاليا السنة الرابعة، 1974 م، المجلد الرابع.

03 - د .محمود سمير الشرقاوي، النظام القانوني للقطاع العام في ليبيا، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، كلية الحقوق، ،(جامعة قاريونس سابقاً) جامعة بنغازي حالياً

ذ / النصوص القانونية

ذ/1 الدستور:

01 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه في استفتـــــاء رقم : 438/96 المؤرخ في 1996/11/28 ، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي بتاريخ :1996/12/07 ، جريدة رسمية عدد76

ذ/2 القوانين:

02 - القانون رقم : 90-30المؤرخ في : 1990/12/01 المتضمن قانون الأملاك الوطنية منشور بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ :1990/12/02 عدد 52 معدل ومتم

03 - القانون 02-92 المؤرخ في 08 جانفي1991 المتضمن تنفيذ بعص أحكام القضاء جريدة رسمية عدد 02 جانفي 1991 .

04 - قانون رقم 06-03 مؤرخ في 20 فبراير 2006، يتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي ، جريدة رسمية عدد 14 لسنة 2006.

05 - قانون رقم 08 – 09 مؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

الأوامر :

- أمر رقم 75 -58 مؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 عدد : 78 سنة 1975 المتضمن القانون المدني معدل ومتمم .

المراسيم :

01 - مرسوم تشريعي رقم :94- 08 مؤرخ 26 ماي 1996 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 معدل ج ،ر 33 لسنة 1994

02 - مرسوم رئاسي رقم :98- 48 مؤرخ في11فبراير 1998 يتضمن القانون الأساسي لشركة الوطنيّ للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها تحويلها وتسويقها سوناطراك ، معدل ، جريدة رسمية عدد 7 لسنة 1998

المواقع الالكترونية :

http:/www.misuratau.edu

باللغة الفزنسية :

-Traite de la juridiction administrative et des recours contentieux 1898

القانون رقم 91-02 مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 8 يناير سنة 1991 يحدد القواعد الخاصة المطبقة على بعض أحكام القضاء

المادة1 : يمكن الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري المستفيدة من أحكام القضاء الصادرة في النزاعات الواقعة بينها والمتضمنة إدانات مالية, أن تحصل على مبلغ الادانات لدى الخزينة بالشروط المحددة في المواد 2 و 3 و 4 من هذا القانون .

المادة2 : تقدم المؤسسة الدائنة إلى خزينة الولاية لمقر الهيئة المدينة عريضة مكتوبة تكون مصحوبة بما يلي :

- نسخة تنفيذية من الحكم القضائي
- كل الوثائق أو المستندات التي تثبت بأن جميع المساعي لتنفيذ الحكم المذكور بقيت طيلة أربع أشهر بدون نتيجة

المادة3 : يسوغ لأمين خزينة الولاية على أساس الملف المكون أن يأمر تلقائيا بسحب مبلغ الدين من حسابات الهيئة المحكوم عليها لصالح الهيئة الدائنة .

ويجب القيام بهذه العملية الحسابية في أجل لا يتجاوز الشهرين ابتداء من يوم ايداع العريضة .

المادة4 : يسوغ لأمين الخزينة للولاية في إطار هذه العملية أن يقدم كل طلب مفيد لأجل التحقيق للنائب العام أو مساعديه لدى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم .

لا تعتبر الطلبات مبررا لتجاوز الفترة المحددة في المادة الثالثة من هذا القانون .

المادة5 : يمكن أن يحصل على مبلغ الديون لدى الخزينة العمومية و بالشروط المحددة في المواد 6 و ما يتبعها المتقاضون المستفيدون من أحكام القضاء التي تتضمن ادانة الدولة والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري .

المادة6 : يحدث في محررات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 038-302 و يحمل عنوان "تنفيذ أحكام القضاء المقضي بها لصالح الافراد و المتضمنة ادانات مالية للدولة و بعض الهيئات .

المادة7 : يقدم المعنيون بالامر عريضة مكتوبة لأمين الخزينة بالولاية التي يقع فيها موطنهم .

و لكي تقبل هذه العريضة لابد أن تكون مرفقة بما يلي :

- نسخة تنفيذية من الحكم المتضمن ادانة الهيئة المحكوم عليها .
- كل الوثائق أو المستندات التي تثبت بأن اجراءات التنفيذ عن الطريق القضائي بقيت طيلة شهرين بدون نتيجة ابتداء من تاريخ ايداع الملف لدى القائم بالتنفيذ .

المادة8 : يسدد أمين الخزينة للطالب أو الطالبين مبلغ الحكم القضائي النهائي و ذلك على أساس هذا الملف و في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر .

المادة9 : يسوغ لأمين الخزينة للولاية في اطار هذه العملية أن يقدم كل طلب مفيد لأجل التحقيق للنائب العام أو مساعديه لدى الجهة القضائية التي أصدرتة الحكم .
لا تعتبر الطلبات مبررا لتجاوز الفترة المحددة في المادة الثامنة من هذا القانون .

المادة10: تحل الخزينة العمومية بحكم القانون محل الاشخاص الذين يستعملون الاجراء المبين في المواد السابقة .
في هذا الإطار ومن أجل استرداد المبالغ التي سددتها الخزينة يسحب أمين الخزينة تلقائيا أو يعمل على سحب جزء من حسابات أو ميزانيات الهيئات المالية المعنية بالامر .
المادة11 : تلغى أحكام الأمر رقم 75-48 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 المشار إليه أعلاه .
المادة12 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .حرر بالجزائر في 22 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 8 يناير سنة . 1991

الشاذلى بن جديد